

Distr.: General  
17 May 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية  
المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 6 أيار/مايو 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد لزاما علي أن أكتب إليكم مرة أخرى في متابعة فورية لرسالتي السابقة، في ظل تصاعد التوترات والعنف في فلسطين المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها، بسبب تكثيف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين، هجماتها على المدنيين الفلسطينيين، ومواصلتها محاولات تجريد الأسر الفلسطينية من منازلها وممارسة التطهير العرقي في حقها بإجلائها من القدس.

فيجب على المجتمع الدولي أن يعمل على وجه الاستعجال لوقف هذه الجرائم، وتجنب المزيد من التدهور في هذه الحالة الهشة والخطيرة، وإنقاذ الأرواح البشرية. ومسؤولية مجلس الأمن في هذا الصدد واضحة تماما.

ففي نفس اليوم الذي وجهت فيه رسالتي الأخيرة، وهو 5 أيار/مايو 2021، قُتل فتى فلسطيني يافع، هو سعيد يوسف عودة، 16 عاما، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية التي أطلقت عليه النار مرتين في ظهره أثناء وجوده عند مدخل قريته أودلا، جنوب مدينة نابلس في الضفة الغربية المحتلة. ثم إن سعيدا، وقد كان طالبا ولاعب كرة قدم طموحا، وكان يحمل معه بطاقة هوية المنتخب الوطني الفلسطيني وقت إطلاق النار عليه، تُرك ليفارق الحياة متأثرا بجراحه حيث منع الجنود المسعفين من معالجته لمدة 15 دقيقة على الأقل. وحينما نُقل الفتى إلى المستشفى، أُعلنت وفاته لدى وصوله، وبذلك أزهقت روح بريئة أخرى ودُمرت أسرة فلسطينية أخرى على يد هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني.



وفي هذا الأسبوع أيضا، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية امرأة فلسطينية، هي فهيمة الحروب، 60 عاما، بالقرب من نقطة تفتيش في بيت لحم. وفيما تزعم سلطات الاحتلال وقوع هجوم، تظهر مقاطع الفيديو أن السيدة لم تكن في أي وقت قريبة من الجنود بحيث تكون مصدر خطر يهدد حياتهم وهم مدججون بالسلاح، ومع ذلك لم يترددوا في إطلاق النار عليها فأردوها قتيلة في وضح النهار.

وعلى خلفية هذه التوترات المتصاعدة، تتواصل الاحتجاجات الفلسطينية أيضا في القدس الشرقية المحتلة. وتُنظَّم حاليا مظاهرات ووقفات احتجاجية ليلية تضامنا مع الأسر الفلسطينية القاطنة في حي الشيخ جراح، والتي لا تزال مهددة بإخلائها من منازلها من قبل منظمات المستوطنين الإسرائيليين والمحكمة الإسرائيلية المتواطئة بنفس القدر في هذه الجرائم.

ولا تزال هذه الاحتجاجات السلمية غير العنيفة تُقابل بقمع وحشي من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية وبهجمات عنيفة يشنها مستوطنون متطرفون، وقد جرّاهم على ذلك كلٌّ من المحكمة الإسرائيلية ومسؤولو الحكومة الإسرائيلية الذين يواصلون التحريض والاستقزاز بخطابهم اللاهب. ومن هؤلاء المحرضين عضو الكنيست، اليميني المتطرف والمتعصب، إيتمار بن جبير، الذي دعا مرارا وتكرارا إلى ترحيل الفلسطينيين، والذي "أقام مكتبه" بشكل استفزازي في وسط حي الشيخ جراح لمساندة المطالبة بالمنطقة. وفي حين تواجه أسر فلسطينية بأكملها خطر اجتثاثها من ديارها وتشثيت شملها، فإن ذروة القسوة والسخافة أن هذه الأسر ومن يتضامن معها هم من يتعرض للاعتداء والإيذاء والاعتقال على أيدي قوات الاحتلال، بينما المستوطنون الإسرائيليون يتجولون بحرية، يروعون ويهاجمون المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ويخربون المنازل والممتلكات الفلسطينية.

وقد دأبت القوات الإسرائيلية على مدهمة الشيخ جراح ليلة بعد ليلة، حيث تقوم بالاعتداء على السكان ومن يتضامن معهم من المتظاهرين، وابعثالهم، ورشهم بمياه الطّربان (مياه الصرف الصحي مضافة إليها مواد كيميائية)، واستخدام الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية. ومن بين الفلسطينيين الذين اعتقلوا تالا عبيد وعمر الخطيب ومحمود نبيل الكرد الذين تواجه أسرهم تهجيرا وشيكا من ديارها في القدس الشرقية، بينما يواصل المستوطنون الإسرائيليون والحكومة الإسرائيلية محاولات التطهير العرقي للأحياء الفلسطينية في المدينة، والاستيلاء عليها في حملة إجرامية يُراد منها فرض السيطرة والسيادة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نصف منزل عائلة الكرد قد استولى عليه مستوطنون إسرائيليون بالفعل في عام 2009. وكان محمد الكرد، الذي لم يكن يتجاوز سن الحادية عشرة عندما اقتحم المستوطنون منزله، من بين المحتجين على قرار المحكمة الإسرائيلية السماح للمستوطنين بطرد أسرته من المنزل الذي ظلت تعيش فيه منذ أجيال. وقال محمد، في معرض حديثه عن هذا الواقع والمضايقات المستمرة التي يتعرضون لها على أيدي المستوطنين: "إنهم قاعدون في منزلنا وهم يعذبوننا ويضايقوننا، ويفعلون كل ما في وسعهم لا لإجبارنا على مغادرة النصف الثاني من منزلنا فحسب، ولكنهم أيضا يضايقون جيراننا لإجبارهم على مغادرة منازلهم في إطار محاولة لاجتثاث الفلسطينيين من القدس تماما".

وردا على قرار المحكمة الإسرائيلية، أصدرت الأسر بيانا رفضت فيه ذلك القرار وشددت على أن "نظام المحاكم الاستعمارية الإسرائيلية الجائر بطبيعته ليس واردا عنده التشكيك في ملكية المستوطنين غير المشروعة، وقد قرر سلفا تجريد الأسر من ملكيتها".

وفي مواجهة هذه الحالة الظالمة وخطر التعرض للتهجير مرة أخرى، بعد اقتلاعها من ديارها في فلسطين التاريخية عام 1948، تلتزم هذه الأسر بحماية القانون الدولي. ففي 22 نيسان/أبريل 2021، وجّه ممثلو 28 أسرة فلسطينية يبلغ تعدادها نحو 500 فلسطيني من الشيخ جراح، و 191 منظمة مؤيدة، رسالة إلى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، دعوها فيها مكتب المدعية العامة إلى إدراج التهجير القسري الوشيك للفلسطينيين من الشيخ جراح ضمن التحقيق في الحالة في دولة فلسطين، مع إيلاء اعتبار خاص لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الترحيل القسري، والاستيلاء على الممتلكات، والاضطهاد، والفصل العنصري، وغيرها من الأعمال اللاإنسانية التي تتسبب في معاناة شديدة ناجمة عن عمليات الإخلاء القسري.

والواقع أن إسرائيل شرعت في سياسة ترحيل الفلسطينيين من القدس الشرقية بُعيد احتلالها للقسم المتبقي من المدينة في عام 1967. فقد بدأت مصادرة الأراضي لصالح المستوطنات الإسرائيلية في وقت مبكر لم يتجاوز عام 1968 في محيط القدس الشرقية وفي قلب الأحياء الفلسطينية، مثل الحيين الإسلامي والمسيحي في البلدة القديمة، وفي الشيخ جراح وسلوان وراس العامود وأبو الطور. وهي سياسة ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، بشكل سافر وعدواني، وهي تهدف إلى ترسيخ وجود إسرائيل في القدس الشرقية واحتلالها لها وسيطرتها عليها، في انتهاك للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام 2004.

ومنذ عام 1967، ألغت إسرائيل حقوق الإقامة لأكثر من 14 200 فلسطيني، مما أدى إلى اجتثاث آلاف الأسر من القدس الشرقية. وتتزامن هذه التدابير مع الممارسات العدوانية لإسرائيل في هدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري التي لم تتوقف حتى في زمن الجائحة، متمدة بذلك تشريد مئات أخرى من الأسر وتعميق حالة الهشاشة التي تعيشها. وعلاوة على ذلك، تتماهى السلطة القائمة بالاحتلال في استخدام جميع "التدابير" التشريعية والإدارية للمضي قدماً بمخططاتها غير القانونية. وعلى نحو ما حذرت منظمتا حقوق الإنسان الإسرائيليتان عير عميم و بمكوم، في بيان مشترك لهما، صدر في 4 أيار/مايو 2021، فإنه "ولأول مرة منذ 53 عاماً، بدأت إسرائيل بسرّية إجراءات تسجيل الأراضي في القدس الشرقية، حيث تكفي بتسجيل حقوق ملكية الأراضي لأصحابها اليهود المزعومين دون معرفة عموم الناس بالأمر. وهذه خطوة غير مسبوقة، ويمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة على الممتلكات الفلسطينية في جميع أنحاء القدس الشرقية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم على نطاق واسع في المدينة".

فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى مشلولاً أمام هذه الجرائم الصارخة. فعلى نحو ما ذكرت هيومن رايتس ووتش في تقريرها الأخير عن الفصل العنصري الإسرائيلي، "لقد تطاول العهد بالمجتمع الدولي وهو يبرر الواقع على الأرض ويتغاضى عنه، والواقع يتبدى جلياً أكثر فأكثر".

وقد آن الأوان لتحرك دولي، وخاصة من جانب مجلس الأمن، باستخدام الوسائل والتدابير التي يتيحها القانون الدولي حتى يتم أخيراً محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على انتهاكاتها وجرائمها بحق الشعب الفلسطيني. وقد حان الوقت لوقف أي دعم لهذا الاحتلال غير القانوني، ووقف المعاملة التفضيلية التي طالما أعفت إسرائيل من واجب التقيد بالقانون مثلها في ذلك مثل سائر بلدان العالم. ولذلك نكرر مطالبتنا بتحريك دولي مسؤول لحماية الأرواح البشرية والكرامة الإنسانية، ولصون حرمة القانون خدمة للعدل والسلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 713 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 5 أيار/مايو 2021 (A/ES-10/859-S/2021/430)، إنما هي سجل أساسي للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع هذه الجرائم، جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، كما يجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم